في محيط آخر وهو تدارك نقص المعلمين الاكفاء بعد هجرة الكثير منهم الى دول الخليج ، ففتحت معهدين لتخريج المعلمين والمعلمات في الاردن ، وخطط للمعهدين بحيث يمدان الدول العربية بالمعلمين انعكاسا لفكرة الاستيطان والاعالة الذاتية .

توقفت الدول الاستعمارية عن دفع ما وعدت به من مساعدات اضافية داخلة في اطار اعتماد ٢٠٠ مليون دولار، انتظارا لتوفير مشاريع استيطان(١٢). اذ نظرت تلك الدول بحذر للنشاط التعليمي ، فمخاطره توازي فوائده ، بل اكدت الاحداث السياسية خصوصا المظاهرات ضد حلف بغداد عداء الاجيال الصاعدة للاستعمار ، كما انتشر بينها نفوذ الاحزاب-القومية . اضافة على ذلك بدأت الجماهير العربية خلال وبعد حرب السويس تلتف حول الرئيس عبدالناصر. بعد الحماس الكبير في تمويل الوكالة في اوائل الخمسينات املا في استيطان اللاجئين وحل مشكلتهم لصالح اسرائيل، تراجعت الولايات المتحدة وبريطانيا عن الدعم السخي للوكالة ، وحصرتا هذا الدعم في حد ادنى لا يكاد يلبي متطلبات الاغاثة .

اكدت التطورات السياسية خلال عامي ١٩٥٦ و١٩٥٧ ان اي امل في تحقيق مشاريع الاستيطان قد تبدد . وأكدت مشاريع الاعالة الذاتية حدود امكانياتها وتعرض الكثير منها للفشل ، فلذا ليس امام الوكالة الا الاعتماد تماما على التعليم والتأهيل المهني لتحقيق استقلال اللاجئين عنها على الامد الطويل . كما وجدت الوكالة ان تجاوب الدول العربية من الناحية المادية والمعنوية والحاحها في تعليم الفلسطينيين كبيران ، يساهمان في خلق جو من الثقة المتبادلة . ولكن مقابل ذلك تبخل الدول الاستعمارية في دعم الاتجاه ، مما جعل الوكالة تجد نفسها امام ازمة مالية عام ١٩٥٨ ، تفرض عليها الاقتصاد في المشاريع التعليمية . ولكن امام حملة الوكالة الاعلامية واتضاح الولايات المتحدة وبريطانيا لخطورة تأزم الوضع الفلسطيني؛ قبلتا رفع مساعداتهما السنوية.وهكذا بعد أن كانت الوكالة اداة امريكية ــ بريطانية لاخفاء معالم جريمة اغتصاب فلسطين ، اصبحت علة لا بد من القبول بها خوفا من انعكاسات خطيرة .

٣) بالرغم من الاهتمام المتزايد بالتعليم من قبل الوكالة ، الا انها ظلت حتى عام ١٩٥٩ متمسكة بالمبادىء التي اعلنت عنها في العام الدراسي ١٩٥٣ ــ ١٩٥٤ ولم تتجاوزها : ا) تطبيق التعليم الابتدائي الشامل ، ب) اضافة صفين ثانويين وفي الحالات القليلة (غزة) صف ثالث . وبالرغم من أن الوكالة اقرت مبدأ الاقتراب من النسبة المئوية لعدد التلامذة في الصفوف التكميلية الى عدد التلامذة في الصفوف الابتدائية الموجودة في الدول المضيفة ، الا انها تقاعست عن تحقيق هذا الوعد . وجاء نمو التعليم بطيئا ، انعكاسا لسياسة التقشف في هذا الحقل ، فظلت ميزانية التعليم لمدة ثلاث سنوات جامدة وشهدت عام ١٩٥٨ تراجعا بطيئا . وبنيت المعاهد المهنية ومعاهد المعلمين من ميزانية الاستيطان .

خلال عام ١٩٥٩ حدث للوكالة تطوران : اولهما تعيين جون دينس مديرا عاما بدلا من هنري لابويس وثانيهما ارتفاع نسبي في دخل الوكالة نتيجة الحملة التي قامت بها اثر العجز الذي حصل عام ١٩٥٨ . وبالرغم من اعتماد تقرير دينس لعام ١٩٥٩ على مبدأ عدم تجاوز النسبة المئوية لعدد الطلبة في الصفوف الثانوية نسبة الى الصفوف الابتدائية والخاصة بالدول المضيفة(١٣)، الا ان مقدمة التقرير أفصحت عن تطور في فهم قضية الاجيال الفلسطينية الجديدة ومعالجتها(١٤) ، اذ تطرق التقرير في هذا الخصوص الى الامور الاربعة التالية : اولا : وصول ٣٠ الف شاب وشابة فلسطينية الى سن الرشد سنويا ، مع امل ضئيل بايجاد عمل لهم . ثانيا : يخلق فقدان الامكانيات الانتاجية لدى هؤلاء الشباب شعورا بالمرارة والضياع ، هما في حقيقتهما اكثر مأساة ، من الناحية الانسانية ، من فقدان الاعاشة والمأوى . ثالثا : تأثر الحياة السياسية في الشرق الادنى من قريب او بعيد بالقضية الفلسطينية . رابعا : الى حين ايجاد حل جذري يحقق للاجئين الفلسطينيين الاستقرار من حيث المسكن الدائم والعمل الملائم ، يجب ان تتحمل الوكالة المسؤولية التامة بتوفير الخدمات الاساسية لهم .

انطلاقا من منظارنا الفلسطيني والعربي عامة هناك الايجابي والسلبي في ملاحظات دينس ، يظهر الايجابي من خلال النظر الى مشكلة الاجيال الجديدة الفلسطينية على أنها وضع خاص يجب دراسته من هذه الناحية وعدم ربطه بأي مؤشر خاص بالدول العربية المضيفة ، وفي نفس الوقت الاهتمام بادخال مزيد من التخطيط في عمل الوكالة خصوصا في مجال التعليم . أما السلبي في